



جامعة الأزهر - غزة  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
قسم العلوم السياسية  
الدراسات العليا

بحث حول:

## النظام السياسي الألماني

إعداد الطالبين:

عاهد فروانة - سهيل ماضي

مقدم الى :

الدكتور حمد الفرا

ضمن مقررات مادة " النظم السياسية المعاصرة "

2011م-2012م

## مقدمة

تعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية نموذجاً رائعاً لحالة النهوض التي تعيشها الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعرضت ألمانيا للعديد من النكسات بعد الحرب العالمية الأولى، وتواصلت هذه النكسات مع الحرب العالمية الثانية التي تعرضت خلالها ألمانيا للهزيمة والدمار بعد أن دفعها الحزب النازي بزعامة هتلر ومن خلال مقولات تفوق الجنس الآري إلى محاولة احتلال أوروبا مما جعله عرضة لحالة عداوة مع العالم أجمع.

وبعد انتهاء الحرب تعرضت لامتحان صعب وهو تفكيكها لدولتين غربية وشرقية، إلا أنه ورغم جميع هذه الالتزامات استطاعت ألمانيا النهوض من جديد وتحطيم سور برلين وتوحيد شطريها في دولة واحدة تحت اسم جمهورية ألمانيا الاتحادية وتقود الاتحاد الأوروبي نحو التكامل والوحدة الاقتصادية.

لذا فنحن أمام نموذج فريد لدولة فريدة تملك شعباً يعشق العمل والإنتاج، ولهذا سنعمل خلال صفحات هذا البحث للتعرف على تاريخ موجز حول ألمانيا ومن ثم الحديث عن معلومات عامة حولها، ومن ثم الانتقال للحديث عن النظام السياسي الألماني بكافة مكوناته وسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية والأحزاب ونظام الانتخابات.

## الفصل الأول

## المبحث الأول: مقدمة تاريخية عن ألمانيا:

يعود تاريخ ألمانيا الطويل إلى القبائل الألمانية التي تواجدت ما قبل ألفى عام، وفي القرن الثامن استعملت كلمت الألمانية لأول مرة للإشارة إلى اللغة المستعملة في شرقي إمبراطورية الفرنجة .

الكلمة الإنجليزية "جيرمني (Germany)" مستمد من الكلمة اللاتينية جرمانيا . اسم "جرمانيا" دخلت حيز الاستخدام في عصر يوليوس قيصر، وقد اعتمد ذلك المصطلح للإشارة إلى الشعوب القاطنة شرق نهر الراين . اسم ألمانيا باللغة الألمانية هو "دويتشلاند" بالألمانية، Deutschland مشتق من اللغة الألمانية العليا القديمة.

## الرايخ الأول (962م - 1806م)<sup>1</sup>

تسمية الرايخ او الرايش (تعني الامبراطورية) ظهرت لأول مرة عام 962م، وذلك بعد تتويج أوتو الأول العظيم، الذي قام معتمداً على رايخ منطقة شرق فرنكونيا. وذلك بعدما توفى شارلمان -حاكم الامبراطورية الرومانية- عام 814 ميلادي انقسمت الامبراطورية الى وحدات سياسية جديدة تناسبت مع الوحدات اللغوية التي كانت تفصل ما بين الشعوب الناطقة بالفرنسية وتلك الناطقة بالألمانية

في العام 1512 صار الرايخ باسم الرايخ الروماني المقدس للأمة الألمانية، كتعبير عن خلافة القيصر للأمبراطورية الرومانية القديمة، وأيضاً للتعبير عن الصفة المقدسة للقيصر .

وقد استمر هذا الرايخ لأكثر من ثمانية قرون حتى عهد فرانس الثاني، الذي تخلى عن عرش هابسبورغ في عام 1806 لنابليون بعد تشكيل حلف الراين .

## الرايخ الثاني "الإمبراطورية الجرمانية" (1871-1918)

بعد الهزيمة التي أوقعها بروسيا -اسم المانيا القديم- بفرنسا في العام 1870-1871 اتحدت الولايات الألمانية الجنوبية مع الكونفدرالية الألمانية في الشمال لتؤلف سوية الإمبراطورية الألمانية وقد سيطرت بروسيا على الإمبراطورية وعين بسمارك مستشار للإمبراطورية حيث احتفظ بهذا المنصب لمدة 19 عاماً، كما عرف بمؤسس الإمبراطور، إذ أقام تحالفات وسعى للوحدة بين كافة أجزاء الأراضي

---

<sup>1</sup> حقائق عن المانيا، كتاب صدرته الحكومة الألمانية الاتحادية، دار سوسيتيس فـرلاغ، 2000، ص 7-12.

الألمانية، وفي بروسيا نفسها حكم بسمارك بشكل مطلق وغير ديمقراطي وبأسلوب رجعي إلى حد ما، ولكنه نجح في نهاية الأمر بتوحيد الشعب الألماني.

## الحرب العالمية الأولى:<sup>2</sup>

أدت هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى إلى تنازل الإمبراطور ويلهم الثاني عن العرش، وفي خلال ساعات من التنازل أعلن فيليب شيدمان من الحزب الاشتراكي الديمقراطي قيام الجمهورية الألمانية وسمي فردريخ ايبرت عن هذا الحزب مستشارا للجمهورية ما بين 1919-1925 مما أدى إلى ولادة جمهورية وايمر ( فايمر) التي سميت هكذا لان الجمعية الوطنية اجتمعت في وايمر ووضعت دستورا جديدا هدفه تحويل ألمانيا إلى جمهورية ديمقراطية برلمانية.

## ظهور الحزب الوطني الاشتراكي وهتلر

بعد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عاشته ألمانيا بعد عام 1929 وجدت الأحزاب الألمانية اليمينية ارض خصبة للتوسع وازداد عدد أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي الذي ألقى باللائمة على النظام السائد وعلى اليهود والأجانب للأوضاع السيئة التي تعيشها ألمانيا وظهر هتلر في هذا الحزب وأطلق صيحته المعروفة (ألمانيا انهضي).

## الرايخ الثالث (1933-1945)

في 30-1-1933 قام رئيس الدولة بتعيين هتلر مستشارا وفي خلال عدة أسابيع استغل هتلر المادة 48 من الدستور التي تعطي رئيس الدولة سلطات استثنائية في حالات الطوارئ للقضاء على كل مؤسسات الدولة الديمقراطية كما ألغى كذلك النقابات العمالية وحرية الصحافة والحقوق المدنية الاساسية وبدأ حملة مناهضة السامية ومنع نشاط جميع الأحزاب باستثناء حزبه.

وفي العام 1934 تبوأ هتلر منصب رئيس الدولة وتسلم منصب القائد الاعلى للجيش الالمانى.

## الحرب العالمية الثانية<sup>3</sup>

<sup>2</sup> كتاب جمهورية المانيا الاتحادية، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 1999، ص12-15

مع انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية تمكن هتلر من حل أزمة البطالة الألمانية وبدأ برنامجاً طموحاً استعداداً لغزو أوروبا.

وفي الأول من أيلول عام 1939 غزت ألمانيا بولندا مما أشعل فتيل الحرب العالمية الثانية التي حققت ألمانيا في بدايتها عدة انتصارات وغزت عدة دول منها الدنمارك والنرويج والبلجيك وفرنسا ويوغسلافيا واليونان، وغزت الاتحاد السوفيتي ثم اضطرت للانسحاب.

وفي الثامن من أيار 1945 استسلمت ألمانيا وانتحر هتلر قبلها بأسبوع.

#### تقسيم ألمانيا<sup>4</sup>

أراد الحلفاء الذين انتصروا في الحرب العالمية الثانية أن يعاملوا ألمانيا كوحدة واحدة وان يعملوا على جعلها ديمقراطية، ولكن الاتفاق المبدئي الذي توصل إليه الحلفاء سرعان ما واجهه المشاكل الناتجة عن الاختلاف في التفسير ما بين الحلفاء، إذ حذب الغرب فكرة إدخال الديمقراطية البرلمانية والاقتصاد الرأسمالي إلى ألمانيا، بينما أراد الاتحاد السوفيتي إنشاء نظام اشتراكي فيها وقد عملت هذه الاختلافات إلى أن ينتهج الاتحاد السوفيتي والحلفاء الغربيون طرقاً مختلفاً في تعاملهم مع ألمانيا مما أدى إلى بداية الصراع بين الشرق والغرب وإلى نشوء وتطور الحرب الباردة ومن ناحية عملية ساهمت هذه الاختلافات إلى قيام دولتين ألمانيتين هما جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) .

#### سقوط سور برلين :

في التاسع من نوفمبر 1989 أعلن أرون كرنز رئيس جمهورية ألمانيا الشرقية أن الألمان الشرقيين أحرار في السفر إلى الخارج وأن باستطاعتهم استعمال كل معابر الحدود إلى ألمانيا الغربية، وإعلان كرنز هذا تداعى سور برلين الذي أقيم في العام 1961.

وفي 11 نوفمبر 1989 تدفق ما يزيد على مليوني ألماني شرقي من خلال فجوات في الحائط لزيارة برلين الغربية.

<sup>3</sup> الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ص17  
<sup>4</sup> حقائق عن ألمانيا، مصدر سابق ص19

ومع هذه التطورات تم إعادة فتح ملف الوحدة الألمانية وبدأت الأحداث تتسارع نحو الهدف المنشود لوحدة الألمانيين.

### الوحدة الألمانية :

في 1989/11/28 اقترح المستشار هلمت كول مشروعا من 10 نقاط لأقامه الكونفدرالية الألمانية يؤدي في نهاية الأمر إلى توحيد الألمانيين.

وفي شهر يناير من عام 1990 انهارت الحكومة في ألمانيا الشرقية التي كان يتزعمها الحزب الشيوعي وأعلن رئيس الحكومة الشرقية مودرو عن اقتراحات لتخطى انقسامات الأمة الألمانية وذلك عن طريق إقامة ألمانيا موحدة ومحيدة وقد وافقت ألمانيا الغربية على هذه المقترحات ودعت لمفاوضات مباشرة حول الوحدة الاقتصادية والنقدية والتي تمت فعلا في 1990/7/1 .

استمرت المفاوضات الألمانية الألمانية حول خطوات الوحدة وجدولها الزمني حتى أعلن عن ولادة ألمانيا الموحدة في 1990/10/3م.

### المبحث الثاني: معلومات حول جمهورية المانيا الاتحادية<sup>5</sup>

#### الموقع:

تقع ألمانيا في قلب أوروبا وهي محاطة بتسع دول الدنمارك في الشمال هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وفرنسا في الغرب وسويسرا والنمسا في الجنوب والجمهورية التشيكية وبولونيا في الشرق.

ولقد أصبح هذا الموقع المتوسط أكثر وضوحا منذ أن حققت ألمانيا وحدتها الوطنية 1990، اذ أصبحت الجمهورية الاتحادية.

#### المساحة:

<sup>5</sup> جمهورية المانيا الاتحادية، مصدر سابق ص20-22

تبلغ مساحة الدولة الألمانية 357000 كيلو متر مربع.

### السكان:

يبلغ عدد السكان 82 مليون نسمة وهي من ناحية عدد السكان ثاني اكبر دول اوروبا بعد روسيا.

- الأعراق : ألمان (91.5%)، أتراك (2.3%)، إيطاليون (0.7%)، يونانيون (0.4%)، بولنديون (0.4%)، غيرهم (4.7%).
- الأديان : بروتستانت (37%)، روم كاثوليك (35%)، مسلمون (4%)، غير متدينين (17%)، غيرهم (7%).

### الطبيعة:

تمتاز الطبيعة في المانيا بتنوعها الشديد وجمالها الاخاذ بالسلاسل الجبيلة المنخفضة والعالية وتتناوب مع السهول المرتفعة والاراضي المتدرجة ومناطق الهضاب والجبال والبحيرات.

- اللغة الرسمية: الألمانية.
- العاصمة: برلين.
- العيد الوطني في 3 تشرين الأول/ أكتوبر وهو يوم الوحدة الألمانية.
- الرئيس الالمانى الحالي: ( كريستيان فولف ) وانتخب في العام 2010.
- المستشار الإتحادى الحالي: د. أنجيلا ميركل منذ العام 2005 , وتم التجديد 2009

### ولايات ألمانيا:

جمهورية ألمانيا الاتحادية تتكون من ستة عشر ولاية هي:

1. بادن فورتمبرغ عاصمتها شتوتغارت
2. بافاريا عاصمتها ميونخ
3. برلين
4. براندنبورغ عاصمتها بوتسدام
5. بريمن

6. هامبورغ
7. هسه عاصمتها فيسبادن
8. مكلنبورغ فوربومرن عاصمتها شفيرين
9. ساكسونيا السفلى عاصمتها هانوفر
10. شمال الراين-فيستفالن عاصمتها دوسلدورف
11. راينلاند-بفالز عاصمتها ماينز
12. سارلاند عاصمتها ساربروكن
13. ساكسونيا عاصمتها درسدن
14. ساكسن-أنهالت عاصمتها ماغديبورغ
15. شلسفيغ هولشتاين عاصمتها كيل
16. تورنغن عاصمتها إرفورت.

الولايات الخمس براندنبورغ ومكلنبورغ-فوربومرن وساكسونيا وساكسن-أنهالت وتورنغن تدعي الولايات الجديدة، ذلك لأنهم تم ضمهم للإتحاد الفيدرالي الألماني بعد إنهاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) وتوحيد ألمانيا (الغربية والشرقية) في 1990 تدعى الولايات الأخرى التي كانت مشكلة لألمانيا الغربية بالولايات القديمة .

أكبر ولاية من حيث المساحة هي بافاريا 70,549 كم مربع، يليها ساكسونيا السفلى 47,620 كم مربع، أكبر ولاية من حيث عدد السكان هي شمال الراين-فيستفالن حوالي 18 مليون نسمة ، تليها بافاريا حوالي 12 مليون نسمة.

## الاقتصاد الألماني:<sup>6</sup>

تمتلك ألمانيا اقتصاداً قوياً، يأتي في المرتبة الثالثة، على المستوى العالمي، من حيث القوة التكنولوجية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ بيد أن الاقتصاد الألماني، القائم على المبادئ الرأسمالية، في الأساس، بدأ يعاني، في ظل العبء الثقيل للمزايا الاجتماعية السخية، التي تقدمها الحكومة. وقد فاقمت الإجراءات الهيكلية الصارمة، مشكلة البطالة، وجعلت منها مشكلة طويلة مزمنة. وتبقى عملية دمج اقتصاد ألمانيا الشرقية، سابقاً، في الاقتصاد الألماني، وتحديثه، مشكلة مكلفة، طويلة المدى؛ إذ تصل التحويلات السنوية من

<sup>6</sup> حقائق عن ألمانيا، مصدر سابق، ص30



الخطر الغربي إلى الشطر الشرقي إلى نحو 75 بليون دولار .  
انخفض معدل النمو إلى 1.5%، في عام 1999، بسبب انخفاض الطلب على الصادرات الألمانية،  
واهتزاز الثقة التجارية، فيها؛ غير أنه ارتفع إلى 3%، في عام 2000، بسبب انتعاش الطلب العالمي  
على المنتجات الألمانية؛ ومن المتوقع أن تحافظ التخفيضات الضريبية الجديدة، في الدخل  
والأعمال، على استمرار قوة معدلات النمو، في عام 2001 .  
ومن المتوقع أن تعزز الزيادة في عمليات إعادة هيكلة الشركات، ونمو أسواق رأس المال، وضع  
الاقتصاد الألماني، في مواجهة تحديات الوحدة الاقتصادية الأوروبية، والعولمة  
بصفة عامة.

يقدر إجمالي الناتج المحلي كمايلي:

أ. إجمالي الناتج المحلي: تريليون و 936 بليون دولار، طبقاً لتقديرات 2000.

ب. معدل النمو الحقيقي: 3%، طبقاً لتقديرات 2000.

ج. متوسط دخل الفرد: 23400 دولار، طبقاً لتقديرات 2000.

أما نسبة توزيع مصادر النمو بالقطاعات

أ. الزراعة: 1.2%

ب. الصناعة: 30.4%

ج. الخدمات: 68.4%، طبقاً لتقديرات 1999.

## الفصل الثاني

### المبحث الاول : الحياة السياسية

#### المطلب الأول : الدستور:<sup>7</sup>

صدر الدستور في 23 نوفمبر عام 1949، ويعرف بالقانون الأساسي، وأصبح دستور شعب ألمانيا الموحدة، في الثالث من أكتوبر 1990. الدستور الألماني يحتوي على 146 مادة ويعد بالنسبة للظروف التي وضع فيها تعبيراً محكماً عن مبادئ الحكم والحياة السياسية الوطنية في ألمانيا الجديدة، ويعرفها بأنها دولة اتحادية ديمقراطية اجتماعية.

وينص على قيام نظام فيدرالي يسمى ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) تحدد فيه سلطات كل من الحكومة المركزية وحكومة الولايات.

ويرسم الدستور الألماني حدوداً للتشريع القانوني ضمن الإطار الدستوري، كما يلزم إدارة الدولة بالحق والقانون . وتحتل الفقرة الأولى من الدستور مكانة خاصة، فهي تعتبر أهم فقرة من الدستور لما تنص عليه من احترام كرامة الإنسان: "لا يجوز المساس بكرامة الإنسان وتلتزم الدولة بكافة مؤسساتها باحترامها وحمايتها". وتضمن الحقوق الأساسية أيضاً أموراً، منها حرية التجارة في إطار القوانين، والمساواة بين الناس أمام القانون، وحرية الإعلام والصحافة وحرية الجمعيات وحماية الأسرة .

يصف الدستور ألمانيا على أنها بلد سيادة القانون: تخضع فيها كافة تصرفات الجهات الحكومية لرقابة القانون. وتعتبر الدولة الاتحادية مبدأ آخر من مبادئ الدستور. وهي تعني تقاسم السلطة بين مجموعة من الولايات الأعضاء من جهة وبين دولة مركزية من جهة أخرى.

ويعتبر الدستور ألمانيا على أنها دولة اجتماعية. والدولة الاجتماعية تفرض على السياسة اتخاذ إجراءات تضمن للناس مستوى لائقاً من الحياة المادية، في حالات البطالة والإعاقة الجسدية والمرض والشيخوخة.

<sup>7</sup> حقائق عن ألمانيا، مصدر سابق، ص143-146

أما الميزة الخاصة التي يتمتع بها الدستور فهي ما يعرف باسم "الطبيعة الأزلية" التي تتمتع بها أسس هذا الدستور. الحقوق الأساسية وطريقة الحكم الديمقراطية والدولة الاتحادية والدولة الاجتماعية، كلها مبادئ لا يجوز المساس بها من خلال تعديلات لاحقة على الدستور، أو حتى في حال صياغة دستور جديد للدولة.

أما حقيقة أن الشعب يمارس السلطة من خلال مؤسسات محددة، فهي تتواءم مع نص الدستور على طريقة الحكم المعتمدة على التمثيل الديمقراطي. وتمتلك دساتير الولايات الاتحادية وسائل الديمقراطية المباشرة. فمن خلال المبادرة الشعبية تطالب مجموعة قليلة من المواطنين برلمان الولاية بصياغة قانون ما. ويطلب الاستفتاء الشعبي بطريقة مشابهة البرلمان بالموافقة على مشروع قانون مطروح. وإذا لم يلتزم البرلمان بالاستفتاء يمكن اللجوء إلى قرار شعبي، يمكن من خلاله للغالبية إقرار هذا القانون.

## المطلب الثاني: النظام الفيدرالي:<sup>8</sup>

إن الطبيعة الفيدرالية تعد من أبرز ملامح النظام السياسي في ألمانيا الاتحادية، وهذا ليس غريباً على التراث السياسي الألماني حيث قامت الامبراطورية الألمانية على أساس اتحاد فيدرالي، وكانت في الأصل اتحاداً كونفدرالياً مرناً جداً بين أمارات مستقلة ثم دمجت معاً في نظام حكم فيدرالي، تقسم فيه السلطة السياسية بين الحكومة المركزية والحكومات المؤسسة للاتحاد الفيدرالي، وكانت سلطات الحكومة تمارس بطريق غير مباشر، كما كانت سلطات الحكومات الأعضاء محفوظة لهذه الحكومات وحدها، وكانت غير محددة، ومع مرور الزمن أمكن بالتعديلات الدستورية وبالممارسة أن تتبلور اختصاصات السلطة المركزية.

## أسباب قيام النظام الفيدرالي:

ومن الأسباب الأولى لقيام النظام الفيدرالي في المرحلة التي تلت انهيار النازية إصرار الحلفاء منذ البداية على سياسة إعادة بناء المؤسسات الفيدرالية، وبالذات ما يتعلق بأجهزة الدولة السياسية، ولكن

---

<sup>8</sup> الموقع الإلكتروني لدائرة الصحافة والاعلام التابعة لحكومة ألمانيا، [www.bundesregierung.de](http://www.bundesregierung.de)

أية خطوة في هذا المجال لم تتخذ إلا بعد إعادة بناء الدولة الألمانية الحديثة وتنفيذها القانون الأساسي أي بعد نحو أربع سنوات من استسلام النازية.

ورغبة في ارساء قواعد النظام الديمقراطي الصحيح اتفق الحلفاء على ألا يكون في مركزية السلطة أي إفراط، وقد استقر الرأي على أن خير سبيل إلى هذا هو النظام الفيدرالي القائم على الفصل الواضح بين سلطات الحكومة المركزية وسلطات حكومات الوحدات المؤسسة للاتحاد.

وكان جوهر هذا النظام أن تقتصر سلطات الحكومة المركزية على السلطات المنصوص عليها في القانون الأساسي، وتتمتع حكومات الولايات الاعضاء بكل السلطات الباقية.

وهكذا يتبين أن إنشاء النظام الفيدرالي لم يكن قراراً ألمانياً داخلياً خالصاً، إذ ساندت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا - في السنوات الأولى من احتلال ألمانيا - النظام الفيدرالي في حين أصرت الحكومة السوفيتية على الحكم المركزي الواحد.

وخلاصة القول بأن النظام الفيدرالي الحالي لألمانيا الاتحادية لم يخرج عن الإطار العام الذي أقر من قبل الحلفاء عام 1948 في خطوطه العامة، وتأييد ذلك من قبل الحزبين الكبارين في حينها (الديمقراطي المسيحي والاشتراكي) مع تأكيدهما على ضرورة وجود مجلس يتكون من أعضاء مجلس وزراء الولايات، وله سلطات تشريعية مساوية لسلطات المجلس المنتخب انتخاباً شعبياً وقد أقر الأمر نفسه الشرط الشرقي من ألمانيا بعد عملية الدمج وإصراره على بقاء النظام الفيدرالي ومؤسسات الدولة الدستورية.

### المطلب الثالث: النظام السياسي للولايات<sup>9</sup>

هناك تحليل حديث للنظام الفيدرالي يقال عنه بصفة عامة أنه نظام يتضمن تقسيماً منسقاً للسلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم التي تتمتع كل منها بالاستقلال وتتساوى في السيادة.

ويشير الدستور الألماني إلى اشتراك الولايات الفعلي في الحكومة القومية وهذا يعكس بالضرورة قدر كبيراً من الوعي بضرورة تقسيم السلطات.

<sup>9</sup> جمهورية ألمانيا الاتحادية، مصدر سابق، ص 33-36

ما يجب التأكيد عليه أن الوحدات الإدارية ليست مجرد ولايات بل دول ذات سلطات حكومية خاصة بها، ويوجد لدى كل ولاية دستور خاص يتطابق مع المبادئ الجمهورية والديمقراطية والاجتماعية الواردة في الدستور الالماني، ما عدا ذلك تكون الولايات حرة في وضع دساتيرها الخاصة.

وفي هذا النظام تمتلك كل من الحكومتين المركزية والاقليمية فروع السلطات التقليدية الثلاثة، وإذا ما نظرنا طبقا لهذه الفكرة الى المؤسسات الدستورية والسياسية الفيدرالية في الولايات الالمانية، فسوف نعر على تقسيم للسلطات بين مستويين من مستويات الحكم (الحكومة القومية والحكومة الاقليمية) كل منها يركز على إجراءات دستورية تحدد اختصاصاته ولا يعتمد أي منهما على الآخر، ولا يكون أي منهما أداة في يد الآخر.

فالحكومة الفيدرالية تتمتع بالنصيب الأكبر من سلطة التشريع وفي الوقت الذي نجد ان نطاق السلطات الفيدرالية التنفيذية محدودا او مقيدا نجد ان نطاق السلطات المشتركة التي يمكن ان تباشرها الحكومة الفيدرالية واسع، والسلطات المنصوص عليها للولاية في هذا النطاق محدودة، ومن ناحية اخرى فان الجانب الأكبر من المسؤولية الإدارية متروك للولايات في ظل التوجيه السياسي الفيدرالي والإشراف التنفيذي، ولكن مع السماح للولايات بقدر كبير من سلطة التقدير عند التنفيذ.

وهناك ميادين يستقل فيها احد مستويات الحكم عند الآخر كالشؤون الخارجية والأمن الوطني والهجرة والأبعاد عن البلاد وسك العملة، وغير ذلك من المهام التي تنفرد بها الحركة الفيدرالية.

أما التعليم والشؤون الدينية والثقافية والشرطة والحكم المحلي من المسؤوليات التي نص الدستور بصراحة على الاحتفاظ بها للولايات تنفرد وحدها بمباشرتها.

أما في الميادين الأخرى التي يقوم فيها التكامل والتعاون فان تنفيذ القانون الفيدرالي على أيدي الولايات لا يحرم هذه الولايات من حق التقدير ولا يكون التنفيذ أبدا مجرد إجراء ميكانيكي أنما واقعي وموضوعي.

## نظام الحكم في الولايات:

نظام الحكم في الولايات يشبه في جوهره نظام الحكم في الجمهورية الاتحادية من حيث انه يعتمد على المسؤولية البرلمانية وهناك رئيس للوزراء يرأس مجلسا للوزراء وهذا المجلس مسئول أمام السلطة التشريعية.

#### الهيئة التشريعية: 10

وتنص دساتير الولايات على وجود هيئة تشريعية فعالة ذات مجلس واحد ويطلق عليه (جمعية الولاية) ويتراوح عدد اعضائها ما بين 50 عضوا او ما يزيد على 200 عضوا وتمتد مدة عضوية المجلس اربع سنوات ويتم انتخاب اعضائها في انتخابات عامة.

وقد منح الدستور الالمانى الفيدرالى حق التشريع للولايات في المجالات كافة ما عدا المجالات التي يشار اليها حصرا فهي من اختصاص الاتحاد الفيدرالى.

ويضم المجلس التشريعي للولاية عادة رئيسا منتخبا ونائبا للرئيس وعدد من السكرتيريين والكتبة وغيرهم. ويوجد في معظم الولايات مجلس الكبار الذي يتألف من رئيس مجلس الولاية ونائبه وعدد صغير من الاعضاء بادارة شؤون المجلس التشريعي ومن مهامه اعداد جدول اعمال البرلمان ويخصص وقت المناقشة ويسوي المنازعات بين الشعب السياسية للاحزاب.

#### الهيئة التنفيذية:

اما الهيئة التنفيذية المحلية الولايات التي يشرف عليها المكتب التنفيذي لرئيس الوزراء فيطلق عليه المستشارية أو وزارة الولاية. ويقوم المجلس التشريعي لكل ولاية بانتخاب رئيس الوزراء وفي معظم هذه الولايات يقوم هذا الرئيس بتعيين أعضاء وزارته على ان تخضع لموافقة مجلس الولاية.

ويرأس رئيس مجلس وزراء الولاية المسئول أمام الهيئة التشريعية، وللمجلس الوزراء أجهزة صغيرة نسبيا يتراوح عدد أعضائها بين ستة واثنى عشر عضوا، نظرا لان وزراء الولايات يقومون عادة بأعمال اكثر من وزارة.

10 حقائق عن المانيا، مصدر سابق، ص 152-160

حكومة الولايات تتصف بالثبات والاستقرار ويعود ذلك الاستقرار النسبي الى عدة اسباب منها عدم قدرة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء على حل مجلس الولاية، وكذلك النصوص في بعض مواد الدستور التي تقرر انه في حالة استقالة رئيس الوزراء او ينحي من منصبه بالقوة يتحتم انتخاب خليفة له في مدة محددة من الوقت والا فيحل مجلس الولاية من تلقاء نفسه.

والاستقرار البرلماني يزداد قوة بقاعدة الخمسة في المائة التي تقلل عدد الانقسامات السياسية في المجلس التشريعي.

### الهيئة القضائية:

جمهورية ألمانيا الاتحادية هي دولة قانون تعمل على ضمان الحقوق وحماية الحريات وتحقيق العدالة. ويساهم الدستور الألماني بشكل كبير في بلوغ هذه الأهداف، حيث ينص على مبادئ دولة القانون ويؤكد على أهميتها. كما تسهر أعلى سلطة قضائية في البلاد على ضمان الالتزام بهذه المبادئ، وهي المحكمة الدستورية العليا (الاتحادية).

وينقسم القضاء الألماني إلى خمسة أقسام من المحاكم: محكمة النظام والانضباط، محكمة العمل، المحكمة الإدارية، المحكمة الاجتماعية، المحكمة المالية. ويوجد في الأحوال العادية ثلاث جهات قضائية تقوم بتقييم الأحكام القضائية .

ويمكن لأصحاب العلاقة الطعن بحكم المحكمة. عندها لا بد لجهة قضائية أعلى (الاستئناف) من مراجعة في هذا الحكم واتخاذ القرار والحكم المناسب. أما الحكم الذي لا يمكن مراجعته أو الطعن به فهو حكم المحكمة النهائية (المرحلة الثالثة) التي يعتبر الحكم الصادر عنها حكماً قطعياً . إصدار الأحكام القضائية حكر على حوالي 20000 قاض محترف يعملون بشكل مستقل ولا يخضعون لسلطة غير سلطة القانون. وعادة ما يبقى القاضي في عمله مدى الحياة. ومن حيث المبدأ لا يمكن عزل القاضي من منصبه. بالإضافة إلى ذلك يوجد في ألمانيا حوالي 5000 نائب عام وأكثر من 150000 محام .

ويعتبر النظام القانوني الألماني مثالا تحذو حذوه الأنظمة القانونية في دول أخرى. سيادة القانون التي يتم تشمينها عاليا على المستوى الدولي تجتذب الشركات وتتيح إمكانية الاستثمار وتوفر أجواء الحياة الاقتصادية المثالية في ألمانيا.

## المبحث الثاني

### النظام السياسي الألماني

المؤسسات الدستورية للنظام السياسي الألماني:

في ألمانيا توجد السلطات الثلاث، المعروفة والموجودة في أي دولة عصرية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتتبع الحكومة المركزية، وأخرى تتبع الولايات (حكومة قومية وحكومة إقليمية) وهناك فصل دستوري كامل بين سلطات وصلاحيات كل منهما، فلا يعتمد طرف على الآخر، ولا يتبع له.

#### المطلب الاول : السلطة التشريعية:<sup>11</sup>

مكونات البرلمان الفيدرالي:

يتكون من مجلسين:

1. (البندستاغ ) يكتب أحيانا (البوندستاغ)

2. (البندسرات ) يكتب أحيانا (البوندسرات)

#### أولاً: (البندستاغ) (مجلس النواب)

هو بمثابة مجلس النواب، ويمثل جهاز الحكم المركزي بألمانيا، ويبلغ عدد أعضائه (669) عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر، ويحق للألمان الذين بلغوا سن 25 فما فوق الترشح لعضويته، ولا يجب أن يقل عمر المشاركين بالاقتراع عن 18 سنة.

ويتألف البرلمان الاتحادي من النواب الذين تم انتخابهم في ٢٩٩ دائرة انتخابية من خلال الانتخاب المباشر و٢٩٩ آخرين من خلال قوائم الأحزاب في الولايات .

<sup>11</sup> الموقع الإلكتروني لدائرة الصحافة والاعلام، مصدر سابق



ويجب أن تحصل الأحزاب على نسبة 5% على الأقل من أصوات المقترعين للتمتع بميزة التمثيل النسبي التي يقوم عليها نظام الانتخابات، والمشاركة في البرلمان، أو الحصول على ثلاثة مقاعد على الأقل في البرلمان (هذه القاعدة استثنى منها الأحزاب الصغيرة، التي كانت تعمل بألمانيا الشرقية قبل الوحدة، بسبب بساطة تجربتها في الممارسة الديمقراطية، وذلك بقرار قضائي من المحكمة الدستورية العليا).

### رئيس المجلس

ينتخب المجلس رئيساً له، على أن يكون عضواً بأقوى الأحزاب في المجلس، وثلاثة نواب للرئيس، وعدد من السكرتارية -المساعدين- من أعضائه، ويتم انتخابهم جميعاً بالاقتراع السري.

### مجلس الكبار

من أقوى هيئات البندستاج، ويعتبر لجنة دائمة وتوجيهية، ويضم 20 عضواً، بينهم رئيس المجلس ونوابه وزعماء الكتل البرلمانية المعترف بها رسمياً.

### مهام مجلس الكبار

تقديم المشورة لرئيس المجلس بخصوص سير العمليات التشريعية، واختيار رؤساء اللجان، وعادة يوافق المجلس على توصيات مجلس الكبار حول مدة مناقشة القوانين.

### واجبات (البندستاج)

أهم واجبات البوندستاغ هي التشريع وسن القوانين الاتحادية .

الرقابة على عمل الحكومة.

يصدر النواب القرارات الخاصة بالميزانية الاتحادية ومهام جيش الدفاع الألماني في خارج البلاد.

إحدى المهام الحاسمة الملقاة على عاتق البوندستاغ هي انتخاب المستشار الاتحادية أو المستشار الاتحادي.

التشريع في ألمانيا مهمة البرلمانات. فالبوندستاغ إذن هو أهم هيئة تشريعية في الاتحاد. وبما أن للولايات في نظام الدولة الفيدرالي في ألمانيا حصة أساسية في سلطة الدولة، فإن البوندسرات (مجلس الولايات الاتحادي) يشارك في عملية التشريع.

مناقشة المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية، في جلساته المكتملة. (موقع البوندستاغ الألماني على الانترنت)

### لجان (البوندستاغ)

تقترن بمجلس النواب الاتحادي الألماني العديد من اللجان الدائمة، وتشبه الندوات المتخصصة، وتناقش الأحزاب السياسية بداخلها مواقفها وأرائها تجاه القضايا المطروحة.

وهذه اللجان هي: لجنة الاتحاد الأوروبي، لجنة الأسرة وكبار السن والنساء والشباب، لجنة الاقتصاد والتكنولوجيا، لجنة الالتماسات، لجنة البيئة، حماية الطبيعة وأمن المفاعلات، لجنة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة التعليم والبحث العلمي وتقييم تبعات التقنية، لجنة الثقافة ووسائل الإعلام، لجنة حقوق الإنسان والإغاثة، لجنة الدفاع، لجنة الرياضة، لجنة السياحة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الصحة، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية، لجنة الغذاء والزراعة وحماية المستهلك، اللجنة القانونية، اللجنة المالية، لجنة مراجعة الانتخابات، لجنة مراجعة الانتخابات والحصانة واللائحة الداخلية، اللجنة المشتركة، لجنة المواصلات والإعمار وتخطيط المدن، لجنة الميزانية، لجنة الوساطة، لجان تقصي الحقائق. (موقع البوندستاغ الألماني على الانترنت)

### فئات (البوندستاغ)

- الفئة/الفئات هي مجموعات حزبية سياسية، أو هيئات برلمانية للأحزاب في البوندستاغ، وتعتبر ذات أهمية قصوى في الحياة البرلمانية الألمانية، فنواب كل حزب يشكلون فئة، وتعتبر الفئة صاحبة القرار في عملية التصويت في اللجان، ومدة المناقشة والتصويت في الجلسات.

### ثانياً: ( البوندسرات ) ( المجلس الفدرالي )<sup>12</sup>

<sup>12</sup> الموقع الإلكتروني لدائرة الصحافة والاعلام، مصدر سابق

يعتبر المجلس التشريعي الثاني في النظام السياسي الألماني، أو المجلس الأعلى، ونظريا يعتبر فرعا من فروع الحكومة الفدرالية (حيث يتمتع بصلاحيات تنفيذية) وعمليا تقع عليه مسئوليات تشريعية مهمة، حيث يؤدي وظائف استشارية حول سلطة الفيتو في التشريع، ويمتلك سلطة حماية المصالح الجوهرية للولايات المؤسسة للوحدة الفيدرالية، وحماية النظام الفيدرالي. وبهذا المعنى، فإنه يشبه مجلس الشيوخ في النظام السياسي الأمريكي. ويعتبر البندسرات المكون الأساسي للنظام الفدرالي الألماني .

### عضوية البندسرات

يتكون من 69 عضوا تعينهم حكومات الولايات، ويعطى لكل ولاية حصة من عدد الأعضاء لا تقل عن 3 ولا تزيد عن 6، فالولايات الأربعة الأكثر سكانا يحظى كل منها بستة أعضاء، والولايات الأربعة الأقل سكانا يعطى كل منها حصة مكونة من ثلاثة أعضاء، أما الولايات الباقية فحصة كل منها تتكون من أربعة أعضاء.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤساء حكومات الولايات يتولون رئاسة هذا المجلس بالتناوب وفق نظام دوري محدد، ويُنتخب الرئيس لمدة عام واحد يضطلع فيه بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، في حالة عجز الأخير عن القيام بمهامه.

إن هذا التقسيم يصب في مصلحة الولايات الأقل سكانا لأنه يمنحها القدرة على عرقلة القوانين التي تحتاج إلى موافقة ثلثي المجلس كالتعديلات الدستورية. وينص نظام البندسرات على أن أعضاء الولاية الواحدة يجب أن يصوتوا بشكل كتلة تتخذ قرارا موحدا وبعد استشارة حكومة الولاية التي ينتسبون إليها.

يتشكل من أعضاء حكومات الولايات (الوزراء) والتي تختار مندوبيها في البندسرات، عبر انتخابات الدوائر البالغ عددها 299 دائرة، وهي أيضا الجهة المخولة بعزلهم. إذن، لأعضاء البندسرات (وظيفة تشريعية) وهم أيضا أعضاء في مجالس وزراء ولاياتهم (وظيفة تنفيذية) وهذا أمر مميز في النظام الفيدرالي الألماني، وبصورة منفردة، حيث يحملون الصفة التشريعية والتنفيذية معاً.

### صلاحيات البندسرات

يتمثل دور ( البندسرات ) في التعطيل المؤقت للتشريعات التي يوافق عليها ( البندستاغ ) دون أن يكون له حق نقضها، ويستثنى من ذلك التشريعات المتعلقة بالمسؤوليات الإدارية لحكومات الولايات، ففي هذه الحالة يمكن للبندسرات أن ينقض التشريعات التي يوافق عليها البندستاغ.

ومن الأمثلة على ذلك، الضرائب التي تعود بكاملها أو في جزء منها على الولايات أو المرافق الإدارية الصغرى (هنا القانون، لا يشمل مداه وتأثيره، كما نلاحظ، ألمانيا بكاملها ) والتشريعات الفيدرالية التي تمس أراضي الولايات ( نلاحظ هنا أيضا، بان هذا أصلا من صلاحيات الولايات).

الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك بنص القانون، الذي يلزم الحكومة بإطلاع المجلس على طريقة تصريفها للشئون الاتحادية.

### المطلب الثاني: السلطة التنفيذية<sup>13</sup>

#### أولا: الرئيس

#### انتخاب الرئيس

تتم عملية انتخاب رئيس الجمهورية في ألمانيا خلال اجتماع المجلس الاتحادي المكون من أكثر من ألف ومائتي عضو، نصفهم من أعضاء البرلمان والنصف الآخر من ممثلي الولايات الست عشرة التي تتكون منها البلاد .

ويتناسب عدد ممثلي كل ولاية مع عدد سكانها، ويتكون وفد الولاية الواحدة من أعضاء في البرلمان المحلي وسياسيين حاليين وسابقين إضافة لشخصيات عامة مشهورة كالرياضيين والفنانين .

وقبل انعقاد المجلس الاتحادي يقوم كل حزب بتسمية مرشحه لمنصب الرئيس أو تأييد مرشح من حزب آخر أو شخصية مستقلة، ويتاح أيضا للشخصيات العامة المشاركة في اجتماع المجلس ترشيح من يرغبون لرئاسة الجمهورية .

وتطرح الأسماء المرشحة لمنصب رئيس الجمهورية أولا لأخذ رأي أعضاء المجلس الاتحادي فيها، وفي حال معارضة عضو واحد على أسم أي مرشح يتم الاقتراع على رفض هذا المرشح وفقا لأغلبية المصوتين من أعضاء المجلس .

<sup>13</sup> جمهورية ألمانيا الاتحادية، مصدر سابق، ص46-52

يعتبر المرشح الحاصل على أغلبية أصوات المؤتمر الاتحادي (النصف+1) رئيسا للجمهورية، وإذا لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية الأصوات بعد جولتين انتخابيتين، يعتبر المرشح الحائز على أعلى الأصوات في الجولة الثالثة من الانتخابات فائزا بمنصب رئيس الجمهورية. ويذكر انه لا يوجد في ألمانيا منصب نائب لرئيس الجمهورية، وفي حال شغل منصب الرئيس لسبب ما؛ كالوفاة أو الاستقالة أو الإقالة، قبل انتهاء مدة ولايته يتولى هذا المنصب رئيس البندسرات (مجلس الولايات).

### عزل الرئيس:

ويمكن عزل رئيس الجمهورية الاتحادية إذا أدين بعمل مخالف للمبادئ الخاصة بالجمهورية الألمانية، أو خرق القانون الأساسي للبلاد، حيث يمكن لرئيس البندستاج أو رئيس البندسرات تقديمه أمام المحكمة الدستورية الاتحادية.

### مهام الرئيس

تعتبر مهام الرئيس تمثيلية أساسا، وإلى جانب ذلك، يقدم النصح والمشورة لأعضاء الحكومة والبرلمان، ويمكن تقسيم سلطات الرئيس الداخلية وخارجية، على النحو التالي:

**سلطات الرئيس الداخلية:** توقيع أوراق الدولة، وتعيين بعض الموظفين، وإصدار العفو، وتوقيع بعض الوثائق والمراسيم والأوامر، إلى جانب تعيين القضاة، ومن أهم سلطاته الداخلية الموافقة على حل البرلمان وإجراء الانتخابات المبكرة بعد توافق أحزاب البرلمان.

**سلطات الرئيس الخارجية:** تمثيل ألمانيا في القضايا التي تدخل في نطاق القانون الدولي، من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى، واعتماد واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين. ولم يمنح الدستور للرئيس حق النقد ( الفيتو) للقوانين، التي تتخذها السلطة التشريعية.

### المسئولية الدستورية للرئيس

القاعدة أن قرارات الرئيس وأعماله يجب أن يوقع عليها المستشار الألماني أو أحد الوزراء. وذلك، باعتبار الرئيس غير مسئول دستورياً ( وفق المادة 58 من الدستور ) والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة، هو فقط ما يتعلق بتشكيل الحكومة.

وليس من سلطة الرئيس، تعيين المستشار الألماني بنفسه أو فصله أو اختيار أعضاء مجلس الوزراء أو فصلهم أو حل البرلمان أو إعلان حالة الطوارئ، إنما تقع هذه المهمات على عاتق هيئات ووكالات أخرى في الدولة.

## ثانياً: المستشار الاتحادي ( رئيس الوزراء ) والوزراء<sup>14</sup>

بحسب المادة 62 من الدستور الألماني، فإن الحكومة الاتحادية تتشكل من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين، المستشار الاتحادي، (يوازي رئيس الوزراء في الدول البرلمانية الأخرى).

### انتخاب المستشار

يتزأس المستشار الاتحادي الحكومة الاتحادية، والتي يطلق عليها غالباً اسم (مجلس الوزراء) وينتخب المستشار من قبل مجلس النواب الاتحادي ( البندستاج) بعد اقتراح من رئيس الجمهورية، والذي يراعى أن يكون من حزب الأغلبية، ليحظى بالأغلبية النيابية، ولمدة 4 أعوام، وكما يعين رئيس الجمهورية الوزراء الاتحاديين، حسب مقترح المستشار الاتحادي.

### مسؤوليات المستشار

المستشار مسئول عن الوزراء، ويتمتع بصلاحيات تسمح له بالسيطرة على الحكومة، من خلال المادة 56 للدستور، والتي تنص على أن " المستشار الاتحادي موجه سياسة الدولة والمسئول عنها ". وهو العضو الوحيد في الحكومة الذي ينتخبه مجلس النواب، وهو الوحيد المسئول أمام المجلس، ويحدد الخطوط العامة العريضة لسياسة الحكومة، واستناداً لتلك الخطوط العريضة فالوزراء الاتحاديون ينجزون مهامهم باستقلالية تامة، وعلى مسئوليتهم المباشرة.

وبالمقارنة مع باقي الدول الديمقراطية، ذات الأنظمة البرلمانية، فإن منصب المستشار يعتبر الأقوى من جهة الصلاحيات من باقي رؤساء الوزراء، ويتمتع بدور سياسي قيادي، شبيه بما يتمتع به رؤساء

<sup>14</sup> الموقع الإلكتروني لدائرة الصحافة والاعلام، مصدر سابق

الجمهورية في الدول الجمهورية الديمقراطية، ويعتبر رئيس الوزراء البريطاني وصلاحياته، النموذج في تحديد صلاحيات المستشار الألماني، عندما تم صياغة الدستور الألماني.

### سحب الثقة عن المستشار

للمحافظة على الاستقرار النسبي في الحكومات الألمانية، يشترط الدستور على البرلمان لحجب الثقة عن المستشار، وبالتالي عن الحكومة، بانتخاب بديل له، وبأغلبية الأصوات. وإلا فيجب اللجوء للانتخابات المبكرة، التي يجب أن يوافق عليها الرئيس. وبهذا استفاد الدستور الألماني من التجارب السياسية السابقة، وخصوصا تجربة فيمار في ألمانيا، حول طرح الثقة بالحكومة. ونتيجة لهذه المكانة القوية للمستشار، يصفه البعض بـ "ديمقراطية مستشارية".

المستشار الألماني (هيلموت كول) أطول مستشار ألماني بقى في منصبه على الإطلاق. وذلك، منذ العام 1982 ولغاية 1998 (16 عام).

المرّة الوحيدة في التاريخ الألماني، التي نجحت فيها محاولة إسقاط المستشار في البرلمان، عام 1982 حيث انتخب هيلموت كول بديل هيلموت شميث، بعد محاولة سابقة لإسقاطه.

### المبحث الثالث : السلطة القضائية<sup>15</sup>

#### المحكمة الدستورية العليا الألمانية:

واحدة من المؤسسات المكونة للنظام الديمقراطي، الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وقد منحها الدستور الألماني حق إلغاء القوانين التي يسنها البرلمان، شريطة تعارض تلك القوانين وأحكام الدستور من وجهة نظر المحكمة، ولا يجوز للمحكمة الدستورية التدخل في القوانين ومدى دستوريته إلا في حال رفع دعوى أمامها بهذا الخصوص.

الجهات المخولة باللجوء للمحكمة الدستورية هي:

<sup>15</sup> حقائق عن ألمانيا، مصدر سابق، ص120

- **الهيئات الاتحادية** (رئيس الجمهورية والبندستاج ومجلس الولايات والحكومات الاتحادية) ولأعضاء هذه الهيئات مثل الكتل البرلمانية أو أعضاء البرلمان اللجوء إلى المحكمة الدستورية، عند نشوء خلافات دستورية تتعلق بالتشريعات الاتحادية، والمحكمة تعمل على ضمان توزيع سلطة الدولة الاتحادية، وفقا لنصوص الدستور، أما الأقليات البرلمانية، فيحق لها اللجوء للمحكمة الدستورية، بعد مصادقة ثلث أعضاء البرلمان على اقتراح ضد قانون معين.
- **المواطنون الأفراد:** الذين يجوز لهم اللجوء للمحكمة الدستورية، وبنص الدستور، وذلك في حال شعر المواطن بان أى سلطة حكومية قد اعتدت على حقوقه الأساسية المكفولة بالدستور، وللمحكمة الحق في اختيار الدعاوى، التي ترى أنها تتسم بالصفة العامة، فيما يخص الحقوق الأساسية.
- **المحاكم الألمانية:** ومن خلال واجبها جميعها النظر فما يعرف بـ " دعوة محددة للرقابة " وترفعها للمحكمة الدستورية في حال وجدت تعارض بين القوانين وأحكام الدستور. وذلك، باعتبار المحكمة الدستورية هي الوحيدة المخولة بحسم مدى توافق الأحكام والقوانين مع الدستور.



## الفصل الثالث

### الأحزاب والانتخابات

#### المبحث الأول : الأحزاب<sup>16</sup>

تنال الأحزاب السياسية المتنافسة مع بعضها أهمية أساسية في الديمقراطية الحديثة ، وعند انتخابها لفترة زمنية محددة تتولى مهام سياسية قيادية ودوراً رقابياً؛ فالأحزاب تلعب دوراً أساسياً في رسم السياسة وتنفيذها.

ويهتم القانون الأساسي بهذه المسألة، إذ يخص الأحزاب بمادة مستقلة (المادة 21) تنص على أن: (الأحزاب تشارك في تكوين الإرادة السياسية للشعب تشكيلها حر، ويجب أن يتطابق نظامها الداخلي مع القواعد الديمقراطية؛ وهي ملزمة بإعلان مصادر تمويلها).

#### أهم الأحزاب الألمانية:

- الحزب الاشتراكي الديمقراطي " S .P.D "
- الحزب المسيحي الديمقراطي " C.D.U "
- الحزب الديمقراطي الحر " F.D.P "
- حزب الخضر
- حزب الاشتراكية الديمقراطية " P.D.S "

#### نظرة على الأحزاب:

حسب الدستور الألماني فإن مهمة الأحزاب السياسية هي المساهمة في بناء الوعي السياسي للشعب. وهكذا فإن تسمية مرشحين للمناصب السياسية وتنظيم حملات انتخابية ترقيان إلى مرتبة الواجبات الدستورية. ولهذا السبب تحصل الأحزاب على تعويض مادي من الدولة مقابل النفقات التي تتحملها في إطار هذه الحملات الانتخابية. هذا التعويض المادي لأعباء الحملات الانتخابية الذي ابتدعته ألمانيا، أصبح مبدءاً متبعاً في معظم ديمقراطيات العالم. وحسب الدستور أيضاً فإن تشكيل الأحزاب السياسية

<sup>16</sup> جمهورية ألمانيا الاتحادية، مصدر سابق، ص 78-95

يخضع للأسس الديمقراطية (ديمقراطية الأعضاء). وينتظر من هذه الأحزاب اعترافها بالدولة الديمقراطية.

### الأحزاب في البرلمان الاتحادي (البندستاغ):

يضم البرلمان الاتحادي، منذ الانتخابات التي جرت لأول مرة في ألمانيا الموحدة عام 1990، ستة أحزاب وهي: الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني (CDU)، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (SPD)، الحزب الديمقراطي الحر (FDP)، الحزب المسيحي الاجتماعي (CSU)، حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS) واللائحة المشتركة المؤلفة من التحالف 90 والخضر (Bundnis90/Die grünen).

والحزبان المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعي (CDU/CSU) هما حزبان توأمان متفقان على توزيع المناطق فيما بينهما: فالحزب المسيحي الديمقراطي ليس له تنظيم في ولاية بافاريا، بينما ينحصر تنظيم الحزب المسيحي الاجتماعي في هذه الولاية. وهما يشكلان في البرلمان الاتحادي كتلة نيابية مشتركة.

نشأت الأحزاب الأربعة الاشتراكي الديمقراطي، والمسيحي الديمقراطي، والمسيحي الاجتماعي، والديمقراطي الحر، بين عام 1945 وعام 1947 في الولايات الغربية؛ وكان الحزب الديمقراطي الاشتراكي إحياء للحزب القديم الذي كان يحمل نفس الاسم وكان ناخبوه في السابق ينتمون بصورة رئيسية إلى الأوساط العمالية، وكان نظام هتلر قد حظره عام 1933؛ أما الأحزاب الأخرى فكانت أحزاباً جديدة، وكان الحزبان المسيحيان، الديمقراطي والاجتماعي يسعيان - خلافاً لما كان الأمر عليه لدى "حزب الوسط الكاثوليكي" القديم في جمهورية فايمار - إلى كسب الناخبين من كلا المذهبين المسيحيين (الكاثوليكي والبروتستانتي)، وأما الحزب الديمقراطي الحر فقد استند برنامجه السياسي إلى تقاليد الليبرالية الألمانية.

ولقد مرت هذه الأحزاب الأربعة منذ تأسيسها قبل أكثر من أربعة عقود في تحولات هامة فعلي صعيد الاتحاد اشترك كل منها خلال هذه السنين في ائتلاف حكومي مع الآخر مرة واحدة على الأقل كما أن كلاً منها لعب دور المعارضة أيضاً، وهي تعتبر نفسها اليوم أحزاباً شعبية تمثل جميع الشرائح الاجتماعية، ولكل منها أجنحة مختلفة تعبّر بشكل واضح عن المواقف المتنوعة داخل الحزب الشعبي.

اعتباراً من عام 1983 حتى عام 1990 كان حزب "الخُضر" ممثلاً في البرلمان الاتحادي، وكان هذا الحزب قد تأسس على المستوى الاتحادي في عام 1979، وأصبح مع الزمن ممثلاً في العديد من برلمانات الولايات؛ وكان هذا الحزب قد انبثق في الأصل من الحركة المتطرفة لحماية البيئة التي اتحد فيها معارضو الطاقة النووية ومجموعات الاحتجاج من أنصار حركة السلام وفي الانتخابات الاتحادية التي جرت عام 1990 فشل حزب الخضر في الحصول على نسبة الخمسة بالمائة اللازمة لدخول البرلمان؛ لكن "التحالف 90" الذي خاض الانتخابات مع الخضر في قائمة موحدة وترشح في الولايات الجديدة نجح في الدخول إلى البرلمان الاتحادي.

وبعد ذلك اتحد حزب "الخُضر" وحزب "التحالف 90" في حزب واحد يحمل اسم "التحالف 90/الخضر" وفي الانتخابات العامة التي جرت عام 1994 فاز بالعديد من المقاعد ودخل إلى البرلمان الاتحادي، أما انتخابات عام 1998 فقد جعلته يصبح رابع أقوى حزب في ألمانيا، وبناءً على ذلك شكل مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكومة الائتلافية الجديدة.

أما حزب الاشتراكية الديمقراطية فقد خلف الحزب الحاكم في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً، الحزب الاشتراكي الألماني الموحد، ولم يتمكن هذا الحزب من أن يصبح في ألمانيا الموحدة قوة سياسية معتبرة؛ إذ إنه لم يمثل في البرلمان الاتحادي إلا بناءً على تسوية خاصة بالأحزاب السياسية في الولايات الجديدة، قضت بتطبيق شرط الخمسة بالمائة بصورة منفصلة في منطقة الولايات الألمانية الشرقية وفي منطقة الولايات الألمانية الغربية كل على حده، وتطبق هذه الحالة أيضاً على القائمة الموحدة: التحالف 90/الخضر، وفي الانتخابات العامة التي جرت عام 1994 تمكن حزب الاشتراكية الديمقراطية من الدخول إلى البرلمان الاتحادي (على الرغم من أن نسبة الأصوات التي حصل عليها كانت أقل من 5 بالمائة) بسبب فوزه في برلين بأربعة مقاعد بالانتخاب المباشر، وفي انتخابات عام 1998 حصل الحزب على نفس العدد من المقاعد المباشرة وتمكن في الوقت نفسه من تجاوز نسبة الخمسة بالمائة وحصل بالتالي على وضع قانوني جديد: يشكل نوابه في البرلمان "كتلة نيابية" مع ما يترتب على ذلك من حقوق.

### شرط الخمسة بالمائة:<sup>17</sup>

<sup>17</sup> حقائق عن ألمانيا، مصدر سابق، ص177

عندما جرت الانتخابات الأولى لاختيار البرلمان الاتحادي عام 1949 ترشح لها 36 حزباً لم يبق منها في البرلمان المنتخب عام 1990 إلا أربعة أحزاب، ويعود السبب في هذا التركيز بالدرجة الأولى، إلى الشرط الذي وُضع عام 1953 وشُدّد عام 1957 ويقضي هذا الشرط بأنه لا يحق لأي حزب أن يمثل في البرلمان إلا إذا حصل على خمسة بالمائة، على الأقل من الأصوات الثانية، أو فاز بثلاثة مقاعد، على الأقل، بالانتخاب المباشر، ولقد أقرت المحكمة الدستورية هذا الشرط بقرار صريح، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا النظام على الحيلولة دون تشتت الحياة السياسية كما حصل في جمهورية فايمار، ولكي تتمكن الأحزاب من تشكيل حكومة تحظى بتأييد الأكثرية في البرلمان الاتحادي.

لا يسرى شرط الخمسة بالمائة على تمثيل الأقليات القومية على مستوى الولاية؛ وهكذا فإن "اتحاد الناخبين لجنوب شليزفيغ" مثلاً الذي يمثل الأقلية الدنماركية ممثل في برلمان ولاية شليزفيغ، هولشتاين بثلاثة نواب على الرغم من أنه حصل على أقل من خمسة بالمائة من الأصوات إلا أن الانتخابات المحلية على مستوى الناحية والبلدية تختلف اختلافاً شديداً عن الانتخابات على مستوى الاتحاد والولايات هنا تلعب "أحزاب البلدية" وهي جماعات انتخابية حرة، دوراً مهماً في كثير من الأحيان.

## المبحث الثاني: نظام الانتخاب: 18

جميع الانتخابات التي تجري لاختيار ممثلي الشعب هي انتخابات عامة ومباشرة وحرّة ومتماثلة وسريّة؛ ولكل ألماني أتم الثامنة عشرة من عمره الحق في الانتخاب على شرط أن يكون مقيماً في ألمانيا منذ ثلاثة أشهر على الأقل وألا يكون محروماً من حق الانتخاب. وفي حال توفر بعض الشروط يمكن للألمان المقيمين في الخارج أن يشاركوا أيضاً في بالانتخابات (حق الانتخاب الإيجابي)، ويتمتع بحق الترشيح، من حيث المبدأ، كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره ومضي علي حيازته الجنسية الألمانية عام واحد على الأقل؛ على شرط ألا يكون محروماً من حق الانتخاب الإيجابي وألا يكون محروماً من حق الترشيح أو ممارسة وظيفة رسمية بموجب حكم قضائي (حق الانتخاب السلبي) وليس هناك انتخابات على مرحلتين. أما المرشحون للانتخابات فتسميهم عادة الأحزاب إلا أن ترشيح أشخاص لا ينتمون إلى حزب ممكن أيضاً.

## طريقة الانتخاب

وتقوم طريقة انتخاب أعضاء البرلمان الاتحادي الألماني على (حق الانتخاب الشخصي والنسبي) فلكل ناخب صوتان: ينتخب بالصوت الأول أحد المرشحين في دائرته الانتخابية، ويفوز المرشحون وفقاً لنظام الأغلبية النسبية: يفوز المرشح الذي يحصل على أكثر الأصوات (الأصوات الأولى)، وينتخب بالصوت الثاني أحد الأحزاب، وتستخدم الأحزاب هذا الصوت لتسمية النواب الذين تختارهم وفق ما يسمى قوائم الولايات التي تعدها الأحزاب (الأصوات الثانية) ويتم حساب الأصوات من الدوائر الانتخابية المنفردة والأصوات الممنوحة لقائمة الولايات (أي للأحزاب) بحيث يتكون البرلمان الاتحادي بنسب تقترب جداً من نسب توزع الأصوات على الأحزاب المنفردة، وإذا ما فاز أحد الأحزاب في الدوائر الانتخابية على مقاعد بطريقة الانتخاب الاسمي المباشر يزيد عددها عن العدد الذي يستحقه بناء على حصته من مجموع الأصوات، يحق للحزب الاحتفاظ بهذه المقاعد الزائدة دون إعطاء الأحزاب الأخرى أي تعويض مقابل ذلك، في مثل هذه الحالات يتألف البرلمان الاتحادي من عدد من النواب يزيد عن العدد المحدد قانونياً والبالغ 656 نائباً، ولذلك يبلغ عدد أعضائه حالياً 669 نائباً، ويهدف قانون الانتخابات من اعتماد فكرة قوائم الولايات إلى أن يتناسب تمثيل الأحزاب في البرلمان مع حصتها من الأصوات ومن ناحية أخرى فإن الانتخاب المباشر في الدائرة الانتخابية يمنح المواطن الفرصة لأن ينتخب سياسيين معينين دون غيرهم.

ييدي المواطنون بصورة عامة اهتماماً قوياً بالانتخابات؛ ففي انتخابات البرلمان الاتحادي عام 1998 بلغت نسبة المقترعين 82.2 بالمائة، أما في انتخابات الولايات والانتخابات المحلية فإن نسبة المقترعين تتأرجح تأرجحاً كبيراً.

## وصف آلية الانتخابات: 19

يمكن وصف آلية الانتخابات على النحو التالي: في كل دائرة انتخابية يقدم كل حزب مرشحه المفضل، وفي كل ولاية المانية يضع كل حزب سياسي لائحة لمرشحيه الذين يتم ارسال عدد منهم كاعضاء في البرلمان الجديد وفقاً لنسبة الاصوات الثانية، المرشحون الفائزون عن الدوائر الانتخابية بواسطة

<sup>19</sup> انظر موقع: [www.dw-world.de](http://www.dw-world.de) ، مصدر سابق.

الصوت الاول يمثلون دوائهم في البرلمان في العاصمة الالمانية برلين، ثم يختار كل حزب نوابه من اللائحة التي قدمها وفقا لما حصل عليه من الاصوات الثانية بعد خصم عدد النواب الفائزين من خلال الاصوات الاولى، بمعنى انه اذا حصل حزب على 10 مقاعد من الاصوات الاولى و15 مقعدا من الاصوات الثانية، فان العشرة نواب الذين يشغلون العشرة مقاعد الاولى يذهبون مباشرة الى برلين لتمثيل دوائهم، ثم يختار الحزب 5 نواب اخرين من لائحته لتمثيله في البرلمان، وفي حالة تساوي المقاعد التي حصل عليها حزب ما من الاصوات الاولى والثانية فانه يكتفي بالتواب الفائزين بالاصوات الاولى ولا يمكنه ارسال نوابه على اللائحة، ففي المثال السابق اذا كان عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب من الاصوات الثانية هو 10 مقاعد، فلا يمكنه ارسال نواب اضافيين الى البرلمان الاتحادي في برلين ويكتفي بالعشرة نواب من الاصوات الاولى.

وفي حالات استثنائية يمكن ان يفوز احد الاحزاب في احدى الولايات الالمانية عن طريق الصوت الاول بعدد من المقاعد البرلمانية اكبر من نسبة الاصوات الثانية التي فاز بها، ويرى قانون الانتخابات الالمانى في هذا الاطار ان تحافظ الاحزاب السياسية بهذه المقاعد البرلمانية التي يطلق عليها المقاعد العالقة مما يرفع من عدد المقاعد البرلمانية للاحزاب التي تفوز بها، ويذكر ان هذه المقاعد البرلمانية العالقة ساعدت المستشار السابق شرويدر وحليفه حزب الخضر على الحصول على اغلبيه برلمانية اهلته للفوز بانتخابات 2002 والبرلمان الحالي يضم 611 مقعدا أي ان هناك 13 مقعدا عالقا.

## المراجع

1- حقائق عن المانيا، كتاب اصدرته الحكومة الالمانية الاتحادية، دار سوسيتيس فريلاغ، 2000

- 2- كتاب جمهورية المانيا الاتحادية، الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس،  
1999
- 3- الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية
- 4- الموقع الالكتروني لدائرة الصحافة والاعلام التابعة لحكومة المانيا،  
www.bundesregierung.de
- 5- موقع: [www.dw-world.de](http://www.dw-world.de)

## الفهرس

2	مقدمة
3	الفصل الأول
3	المبحث الأول: مقدمة تاريخية عن ألمانيا
6	المبحث الثاني: معلومات حول جمهورية المانيا الاتحادية

<b>10</b>	<b>الفصل الثاني</b>
10	المبحث الاول : الحياة السياسية في المانيا
16	المبحث الثاني: النظام السياسي الألماني
16	المطلب الاول : السلطة التشريعية
20	المطلب الثاني: السلطة التنفيذية
23	المبحث الثالث : السلطة القضائية
<b>25</b>	<b>الفصل الثالث: الأحزاب والانتخابات</b>
25	المبحث الأول : الأحزاب
28	المبحث الثاني :نظام الانتخاب
<b>31</b>	<b>المراجع</b>